أكدت دعمها إعفاء الكويتيين من تأشيرة «شنغن»

رئيسة مجلس الشيوخ البلجيكي: نثمن دور الأمير في رأب الصدع الخليجي

- لاصحة لتدخل مسؤولين إسرائيليين لعرقلة طلب الكويت للإعفاء من التأشيرة في الاتحاد الأوروبي
- نهدف إلى تطوير العلاقات الثنائية ودعمها بكل السبل ومناقشة الموضوعات المهمة ذات الاهتمام المشترك
- لدينا العديد من القضايا المشتركة التي تجب مواجهتها كالحرب على الإرهاب فهو هاجس دولي

كرستين دوفرين

- بلجيكا والكويت تمتازان بالحكمة والوسطية ما يساعدهما في إيجاد الحلول ومعالجة القضايا العالقة
- التجربة الديمقراطية الكويتية تتميز بالتنوع والرقابة الحقيقية المستقلة على أداء الحكومة

- الكويت لديها خصوصية مميزة إذ يتعاطى البرلمان مع الخلافات السياسية بشكل حضاري عن طريق الحوار

قالت رئيسة مجلس الشيوخ البلجيكي كرستين دوفرين أمس إن إسهامات دولة الكويت في مجال العمل الإنساني من شأنها دعم ملف إعفاء مواطنيها من تأشيرة "الشنغن" الأوروبية مؤكدة دعم بلادها للكويت في هذا الملف.

وأضافت دوفرين في لقاء مع وكالة الأنباء الكويتية "كونا" أن هذا الطلب يمر عبر قنوات وشروط معينة ويصادق عليه البرلمان الأوروبي لافتة إلى أن بلادها تسعى إلى تقليص فترة الانتظار وتعمل على الإسراع في إنهاء هذا الطلب بالموافقة إذ تأخر لأسباب فنية.

ونفت صحة ما تردد من حديث عن سعي مسؤولين إسرائيليين إلى عرقلة هذا الطلب الكويتي لدى الاتحاد الأوروبي موضحة أن مسألة الإعفاء من التأشيرة قضية يعنى بها الاتحاد الأوروبي فقط وأن اسرائيل ليست عضوة فيه وهو قرار أوروبي بحت ليس لإسرائيل أي سلطة في مناقشته مع الاتحاد الأوروبي.

وأشادت بالعلاقات الدبلوماسية التي تجمع بين بلادها والكويت والتي تجاوزت 50 عاما مبينة أن زيارتها إلى البلاد تهدف إلى تطوير العلاقات الثنائية ودعمها بكل السبل وتم خلالها بحث ومناقشة العديد من الموضوعات المهمة ذات الاهتمام المشترك.

وذكرت أن البلدين لديهما العديد من القضايا المشتركة التي تجب مواجهتها كالحرب على الإرهاب وأن كلا البلدين تعرض الى هجمات إرهابية خلال الأعوام الماضية مبينة أن قضية مكافحة الإرهاب هاجس دولي إذ إن الجماعات نفسها التي استهدفت بلجيكا استهدفت الكويت "لذا نحاول إيجاد حلول لها ولا يستطيع أحد العمل بمفرده".

وأشارت إلى أن بلجيكا والكويت تمتازان بالحكمة والوسطية ما يساعدهما في إيجاد الحلول ومعالجة القضايا العالقة من خلال الحوار مع دول الجوار التي تتطلع دائما إلى تحسين العلاقات معها.

وأشادت بالتجربة الديمقراطية الكويتية وزيارتها إلى مجلس الأمة الكويتي ولقائها رئيس المجلس مرزوق الغانم الذي أهداها نسخة من الدستور الكويتي موضحة أن التجربة الكويتية تتميز بالتنوع والرقابة الحقيقية المستقلة على أداء الحكومة.

وأشارت إلى أن دولة الكويت لديها خصوصية مميزة وإذ يتعاطى البرلمان مع الخلافات السياسية بشكل حضاري عن طريق الحوار لإيجاد الحلول و"هذا مثال جيد على الممارسة الديمقراطية".

من جانب آخر شددت دوفرين على مبدأ الحوار في حل أزمات المنطقة وخصوصا الأزمة الخليجية مشيدة بدور سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ودولة الكويت في تقريب وجهات النظر بين الأشقاء لاسيما أن الكويت بلد معتدل يسعى إلى الخيارات والحلول السلمية دائما.

وعن أزمة اللاجئين التي يتعرض لها الاتحاد الأوروبي أفادت بأنها قضية مهمة جدا و"هي أحد أسباب زيارتي للمنطقة" مشيرة إلى أن للكويت تأثيرا ودورا كبيرا في استقرار الإقليم "وعلينا إيجاد حلول سلمية لقضايا الشرق الأوسط ومساعدة الأفراد وتحسين الظروف المعيشية خصوصا هؤلاء الذين يواجهون الحروب والهاربين من الدول التي مزقتها الحروب". وحذرت من مغبة غياب حل سلمي للأزمة في الشرق الأوسط وإلا "فإننا سنواجه عددا أكبر من المهاجرين العابرين من البحر الأبيض المتوسط إلى الدول الأوروبية وهم في حالة مزرية".

وذكرت أن القارة الأوروبية لم تواجه مثل هذه الأزمة منذ الحرب العالمية الثانية وأن الاتحاد الأوروبي لم يكن مستعدا للتعامل مع هذه الحالة الإنسانية داعية إلى تضافر الجهود من قبل الدول الأعضاء وإيجاد صيغة لإنهاء الأزمة ولرفع معاناة الملايين من اللاجئين.

وبينت أن الاتحاد الأوروبي لم يضع أي تشريعات جديدة في هذه قضية اللاجئين "لكن كانت لنا محادثات حول هذا الموضوع وكيفية التعامل معه إذ يتوجب على جميع الدول الأعضاء أن يشاركوا في الجهود المبذولة لإيواء هؤلاء اللاجئين مع ما يتماشى من قوانين وتشريعات دولية" مؤكدة أن الاتحاد الأوروبي يتقاسم المشكلة ويتوجب عليه من منطلق سياسي ودبلوماسي أن يجد حلا مشتركا لهذه الأزمة. وحول انفصال إقليم كتالونيا الإسباني أفادت دوفرين "باننا نؤمن بقوة تأثير الحوار ونحن نرفض أي عنف وأيضا نعتقد أن الحوار سوف يمنع العنف ويحل المشكلة".

وأضافت أن على إسبانيا "أن تتبع سياسة القانون ويتوجب عليها إجراء محاكمة عادلة لحكومة كتالونيا وممثليها تماشيا مع نصوص الدستور والقانون" مبينة أن حاكم إقليم كتالونيا سيعامل كأي مواطن أوروبي من دون أي اعتبارات بالنسبة بما يخص الأحكام التي يمكن أن تطاوله.

وعن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثير ذلك على الاتحاد قالت دوفرين إن بريطانيا حتى الآن لا تزال عضوا في الاتحاد و"نحن في المرحلة الأولى من المفاوضات بهذا الشأن ونأمل في الأشهر المقبلة أن تكون هناك رؤية واضحة حول موضوع التخارج البريطاني ونأمل أن تسوى الأمور المالية".

وأكدت أنه لم يتقرر حتى الآن أي من نماذج الاتفاقيات الذي ستكون على أساسه عملية الخروج آملة أن يتوصل كلا الطرفين إلى حلول تسهل هذا التخارج بطريقة سلسة.

ولفتت إلى أن الدول التي تخرج من الاتحاد الأوروبي تفقد كل الامتيازات المقدمة من الاتحاد "إذ تفقد الدولة العضوية من السوق الأوروبية المشتركة ومن وكالة الفضاء الأوروبية" مبينة أن هذا لا يعني إنهاء الشراكة مع المملكة المتحدة في الاقتصاد والأمور الأخرى "فبريطانيا تعد شريكا تجاريا مهما".

وبينت أن هذه الأزمة أثرت مباشرة على الكثير من الشركات البلجيكية إذ إن البلدين مرتبطان بصفقات تجارية كثيرة معربة عن الأمل في إيجاد اتفاق على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من شأنه أن يرضي الطرفين.

أكد أنه ومجموعة من الأعضاء سيتابعون شركة الدرة حتى تبدأ نشاطها

عمر الطبطبائي: جهود النواب وتعاون وزير التجارة وراء تقدم الكويت في مؤشر تحسين بيئة الأعمال

أكد النائب عمر الطبطبائي أن تحسن مركز الكويت في مؤشر تحسين بيئة الأعمال العالمي هو نتاج جهد النواب خصوصا الشباب منهم وكذلك وزير التجارة والصناعة خالد الروضان والفريق التابع له.

وأوضح الطبطبائي في تصريحات بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن من أهم الأمور التي ساعدت على نجاح الوزير وأعماله في تحديد خارطة للطريق وأبرز نقاطها العمل على تحسين بيئة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وحماية المستهلك.

وأكد في الوقت ذاته أن النواب عملوا بالتعاون مع الوزير على إقرار بعض التشريعات التي تفيد الوطن والمواطن.

وذكر أن من هذه القوانين قانون الإفلاس وقانون التأمين وتعديل قانون الشركات وقانون حماية صغار المستثمرين.

ورأى أن مثال وزير التجارة خالد الروضان يجب أن يكون محل نظر من كل وزير بأن يجلس مع إخوانه النواب للاتفاق على خارطة طريق والعمل على إنجاز تشريعات معينة في تاريخ زمني محدد للوصول إلى مثل هذه النتائج، معتبرا أن هذه هي الصورة الصحيحة للتعاون ما بين الوزراء والنواب.

وقال الطبطبائي "إننا بفضل هذا التعاون قفزنا قفزة نوعية في مؤشر تحسين بيئة الأعمال من المركز ١٠٢ إلى المركز ٩٦، كما تقدمنا في مؤشر بدء النشاط التجاري من المركز ١٧٣ إلى ١٤٩، ومن المركز ١٧٧ إلى المركز ١٢٩ في مؤشر استخراج تراخيص البناء، ومن المركز ١١٥ إلى المركز ٩٧ في مؤشر الحصول على الكهرباء، ومن المركز ١٥٧ إلى المركز ١٥٤ في مؤشر التجارة عبر الحدود".

عمر الطبطبائي

ولفت إلى أنه سيكون هناك تعديل على قانون الغربات المتنقلة سيستفيد منه صغار المستثمرين.

وتمنى أن يكون لدى الوزراء خطط وأهداف وجداول زمنية لتحقيقها، وأن يعملوا مع النواب كأصدقاء وفريق واحد يعمل من أجل الوطن، مبينا أنه ليس هناك شيء شخصي بل هناك قسم ومبادئ وآليات عمل نلتزم بها.

من جانب آخر، أعرب الطبطبائي عن أسفه لوجود مافيا تدير مكاتب العمالة المنزلية واتهم وقفوا ضد شركة الدرة الحكومية، مطالبا الحكومة بالعمل بقوة من أجل إنجاح هذ الشركة.

وذكر أنه اجتمع الأسبوع الماضي مع وزير التجارة لبحث هذا الموضوع، والوزير بدوره قام بدور كبير واجتمع مع مكاتب العمالة وتوصل إلى تفاهم معهم بهذا الخصوص.

وأوضح أن الوزير هو من يملك الآن مساعدة الشعب الكويتي بخفض الأسعار الخيالية للعمالة المنزلية، ومعالجة مشكلة جلب العمالة المنزلية.

وشدد على أنه ومجموعة من النواب، سيراقبون شركة الدرة، معربا عن أمله في أن تكون مسألة وقت وبعدها تبدأ الشركة عملها بشكل صحيح يستفيد منه كل بيت كويتي.

وعن التشكيل الحكومي المرتقب، أعرب الطبطبائي عن أمله في ألا يطول تشكيل الحكومة الجديدة، وأن يتم الابتعاد عن اختيار الوزراء عن طريق المحاصصة والترضيات.

وطالب أن يكون التشكيل الحكومي الجديد مزيجا ما بين الشباب وأصحاب الخبرة ليتشكل خليط يكرر قصص النجاح التي تحققت حاليا في بعض الوزراء ويصل بنا إلى بر الأمان.

عسكر يقترح تجريم نشر إعلانات تتعارض مع القيم الدينية والاجتماعية

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا بقانون بإضافة بند جديد برقم (11) إلى المادة (21) من القانون رقم (3) لسنة 2006 بشأن المطبوعات والنشر لتجريم نشر أي إعلانات تجارية أو طبية تتضمن صورا أو عبارات أو تلميحات تخدش الآداب والحياء العام أو تتعارض مع القيم الدينية والاجتماعية وثوابت المجتمع، ومن شأنها إضعاف الجانب الإنساني في مهنة الطب وإضفاء المصلحة الخاصة والمادية.

عسكر العنزي

ونص الاقتراح على ما يأتي:

مادة أولى: يضاف بند جديد برقم (11) إلى المادة (21) من القانون رقم (3) لسنة 2006 المشار إليه نصها الآتي:

بند (11): "نشر أي إعلانات تجارية أو طبية تتضمن صورا أو عبارات أو تلميحات، تخدش الآداب والحياء العام أو تتعارض مع القيم الدينية والاجتماعية وثوابت المجتمع، ومن شأنها إضعاف الجانب الإنساني في مهنة الطب وإضفاء المصلحة الخاصة والمادية".

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يأتي:

في عام 2006 صدر قانون رقم (3) بشأن المطبوعات والنشر، وقد تضمن المادة (19، 20، 21) الحالات التي يحظر فيها النشر أو يشكل مخالفة قانونية، وقد أغفل القانون الإشارة إلى الإعلانات التجارية بشكل عام والطبية بشكل خاص التي في كثير من الأحيان تحتوي أو تتضمن صورا أو عبارات تخدش الحياء والأخلاق والآداب العامة في المجتمع الكويتي، ومن شأنها إضعاف الجانب الإنساني في مهنة الطب وإضفاء سمة المصلحة الخاصة والمنفعة المادية من دون اعتبار للمخاطر الطبية المتوقعة بصورة فيها تضليل للناس لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون لإضافة بند جديد برقم (11) إلى المادة (21) من القانون المشار إليه ليسد هذا النقص.

استفسر عن كلفة أجور خدمة مواقفها شهرياً

الحجرف يسأل الصبيح عن عدد الطائرات المتوقفة عن العمل وأسباب توقفها

أعلن النائب مبارك الحجرف عن توجيهه سؤالا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح.

وقال في مقدمة السؤال: نمى إلى علمي وجود مجموعة من الطائرات خارج خدمة التشغيل منذ تاريخ 2017/7/1م وتشير المعلومات إلى أن هذه الطائرات منها طائرتان من نوع 3777-200 وأربع طائرات أخرى من نوع a340.

وطالب تزويده بالآتي:-1 ما الأعداد الفعلية للطائرات المتوقفة عن العمل ونوعها؟ وما الأسباب التي أدت إلى إيقاف تشغيل هذه الطائرات عن الخدمة؟ يرجى تزويدي بالتقارير الفنية التي على أساسها تم إيقاف هذه الطائرات عن التشغيل.

2 -أين توجد الطائرات المتوقفة عن الخدمة؟ وما كلفة أجور خدمة الإيقاف (parking) لتلك الطائرات شهريا؟ وكيف تتم تغطية هذا المبلغ؟

3 -ما الخسائر الفنية والمالية الناتجة عن عدم الاستفادة من تشغيل الطائرات المتوقفة عن العمل؟

4 -هل تدخل هذه الطائرات ضمن جدول الصيانة الدورية؟ إن كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدي بإجمالي التكلفة المالية لكل الطائرات المتوقفة عن التشغيل حتى تاريخه.

5 -هل تملك الشركة خطة لإعادة تشغيل الطائرات المتوقفة عن العمل أو عرضها للبيع؟ إن كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدي بالمحاضر والوثائق كافة الدالة على ذلك، وإن كانت الإجابة لا فيرجى ذكر الأسباب.

مبارك الحجرف

تكون بعيدة عن المناطق السكنية وتتضمن مشروعات ذات قيمة عالية

الخضير يقترح إنشاء مدينة صناعية لدعم الاقتصاد الكويتي

أعلن النائب د. حمود الخضير عن تقديمه اقتراحا برغبة في شأن إنشاء مدينة صناعية متكاملة، تكون بعيدة عن المناطق السكنية، وتتضمن مشروعات صناعية ذات قيمة عالية في مختلف المجالات وإنشاء مدينة سكنية للعمال بالقرب من هذه المدينة الصناعية. وأوضح الخضير أن هذا الاقتراح يأتي منسجما مع حرص سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد على دعم الاقتصاد الكويتي، وتأكيد سموه أهمية تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتوفير بنية أساسية ملائمة من خلال مواكبة النهضة الاقتصادية الكبيرة التي يمر بها العالم أجمع، وإتاحة المجال للاقتصاد الكويتي ليتنافس اقتصادات المنطقة، وتشجيع الاستثمار حتى تكون الكويت مركزا ماليا واقتصاديا للمنطقة وللعالم.

حمود الخضير

خليل عبدالله يسأل وزير المالية عن مبررات تمديد محفظة البنك الصناعي لتمويل الأنشطة والمشاريع الصغيرة

أعلن النائب د. خليل عبدالله عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح في شأن تمديد محفظة البنك الصناعي بشأن الأنشطة الحرفية والمشاريع الصغيرة وتشكيل مجلس إدارة البنك.

ونص السؤال على الآتي:

الاستفسار عن البنك الصناعي بشأن المحفظة الخاصة بتمويل الأنشطة الحرفية والمشاريع الصغيرة المعمول بها استنادا للقانون رقم (10 لسنة 1998)، وما يتعلق بتشكيل مجلس إدارة البنك. وطالب إفادته وتزويده بالآتي:

1 - كشف بأسماء أعضاء مجلس إدارة البنك الصناعي متضمنا مؤهلاتهم وتخصصاتهم العلمية ومسمياتهم الوظيفية وسنوات خبرتهم العملية ومدة خدمتهم بعضوية مجلس إدارة البنك.

خليل عبدالله

2 - نسخة من القرار المعتمد بشأن مد أجل محفظة البنك الصناعي لتمويل الأنشطة الحرفية والمشاريع الصغيرة، وتحديد رأس المال الجديد للمحفظة بعد مدة الأجل.

3 - ما الدراسة التي اعتمد عليها البنك الصناعي بحجة تمديد محفظة تمويل الأنشطة الحرفية والمشاريع الصغيرة؟ وما المبررات التي أخذت بعين الاعتبار لطلب زيادة رأس المال ومد أجل العمل بالمحفظة المشار إليها؟ مع موافاتي بالمستندات والوثائق الدالة على ذلك.

4 - تزويدي بالدراسة أو الخطة أو البحث الذي أجراه البنك الصناعي للأنشطة التي تغطيها المحفظة ولا تغطيها المؤسسات الرسمية الأخرى بالدولة.

5 - هل قام البنك الصناعي ببحث أوجه التشابه بين المحفظة المشار إليها وبين خدمات الصندوق الوطني لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة؟